مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد (02)، العـــدد(03)
نوفمبر2020، ص(01-14)

السياسة الأمنية الأوربية في ظل تغيير الخريطة الجيوسياسية الراهنة

التهديدات والانعكاسات

European security policy in light of changing the current geopolitical map
Threats and implications

صافا يمينة(*)

تاريخ الاستلام: 19 / 11 / 2020 تاريخ القبول: 19 / 11 / 2020 تاريخ النشر:26 / 11 / 2020

ملخص:

شهد العالم ما يعرف بأزمة الكوفيد-19- كخطر أمني غير مباشر، وكمتغير جديد في العلاقات الدولية ، وفي رسم الخريطة الجيوسياسية للعالم ، مما أدى بأغلب دول العالم الى ضرورة تغيير سياساتها الأمنية، وفق مقتضيات وتأثيرات هذا المتغير المستجد، خاصة السياسة الأمنية الأوربية التي أصبحت مهددة في وحدتها الأمنية، وفي علاقاتها الاستراتيجية، حيث عرفت الدول الأوربية عدة تهديدات أمنية خطيرة، ابان هذه الأزمة العالمية، من أبرزها: خطر أزمة الكوفيد-19- على وحدة الدول الأوربية، وكذا خطر تلاشي متغير المصالح المشتركة بين الدول الأوربية، فضلا عن قضية التموقع في ظل تغييرات الخريطة الجيوسياسية الدولية الجديدة، وكذا ما يعرف بالأمن الصحي وخطره على الأمن القومي للدولة.

الكلمات المفتاحية: ازمة كورونا، التهديدات ، الانعكاسات، السياسة الامنية الاوربية.

Abstract:

The world has witnessed what is known as the Covid-19 crisis as an indirect security threat and as a new variable in international relations and in drawing the geopolitical map of the world, which led most countries of the world to the need to change their security policies, according to the requirements and effects of this emerging variable, especially the European security policy, which has become threatened in its unity Security and strategic relations, as European countries knew several serious security threats during this global crisis, the most prominent of which are: the threat of the Covid-19 crisis on the unity of European countries, as well as the risk of the variable of common interests between European countries vanishing, as well as the issue of positioning in light of changes The new international geopolitical map, as well as what is known as health security and its threat to the state's national security.

key words: Corona crisis, threats, repercussions, European security policy.

(*) استاذة محاضرة أ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر)، safaaminasp@gmail.com

مقدّمة:

بعد انتهاء الحرب الباردة، توجهت أغلب دول العالم الى بناء سياسة أمنية لذاتها أو مشتركة لحماية أمنها من النزاعات الداخلية، والتهديدات الأمنية الخارجية، في ظل التطورات والتغيرات السياسية والاقتصادية، والاجتماعية، والتكنولوجية المتسارعة، التي تسود العالم، كما عمدت الى وضع مؤسسات و منظمات تعمل على ذلك ،مثل الاتحاد الأوربي، والاتحاد الافريقي، ومنظمة جنوب شرق أسيا.

ان تغيرات مفهوم الأمن وتطوره بعد الحرب الباردة، الذي ارتبط بمقومات الدول، ومصالحها وأهدافها جعل الدول تضع تصورها للأمن، وفقا لمصالحها الحيوية وأهدافها، وحسب ظروفها كبيئة داخلية وخارجية للنظام الدولي، ووفقا لذلك تصيغ سياستها الأمنية، و مع عام 2019 وظهور ما يعرف بأزمة الكوفيد-19- ، التي كان لها تأثير كبير على مختلف الدول في مختلف المستويات والميادين، ففضلا عن الخسائر البشرية، والمادية، والاقتصادية، التي ارهقت بها هذه الدول، كان لها أيضا أثار سياسية، برزت من خلال ضرورة اعادة النظر في هندسة الخريطة الجيوسياسية للعالم، وكذا في مصير العديد من المؤسسات الأمنية الاقليمية، وكذا اعادة النظر في سياساتها الأمنية ، نظرا لما شهدته من محاولات الانقسام والتفكك، والضعف، وخير مثال في هذا المجال السياسة الأمنية الأوربية .

انطلاقا مما سبق، يمكن صياغة الاشكالية التالية : **ماهي أهم التهديدات الأمنية التي تهدد الأمن الاقليمي للاتحاد الأوربي ابان أزمة الكوفيد-19-؟ وما هي أهم انعكاساتها وتأثيراتها على السياسة الأمنية الأوربية؟**

للإجابة عن الاشكالية المطروحة يمكن اتباع الخطة التالية :

- مقدمة:
- المحور الأول : التغير والتحول في مفاهيم السياسة الأمنية بعد الحرب الباردة
- المحور الثاني: التهديدات الأمنية الأوربية الراهنة ابان أزمة الكوفيد-19-
- المحور الثالث: تأثير أزمة الكوفيد-19- على السياسة الأمنية الأوربية
- خاتمة:

المحور الأول: التغير والتحول في مفاهيم السياسة الأمنية بعد الحرب الباردة

احتدم الصراع بعد الحرب الباردة بين مختلف المفكرين والباحثين الاستراتيجيين، الى ضرورة اخراج مفهوم الأمن من حيزه الضيق الى مفهوم أوسع، ومن النظرة التقليدية، وارتباطه بالجانب العسكري وحماية الحدود، والأمن القومي، الى مفهوم الأمن بجوانب جديدة مختلفة: اجتماعية، وسياسية واقتصادية وبيئية، وثقافية[1] ، مما اقتضى من مختلف الدول ضرورة تغيير سياساتها الأمنية وفق المضامين الحديثة والمعاصرة للأمن.

[1] قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الاوربي من منظور أقطابه التحديات والرهانات**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، ص11 .

لقد توسع مفهوم الأمن ليتجاوز مفهوم حدود الدول، لتكون بذلك الظاهرة الأمنية متعدية الحدود حيث بادر **باري بوزان** وغيره ممن رأى بأن واقع العلاقات الدولية في فترة ما بعد الحرب الباردة، يركز على مفاهيم جديدة في مجال الدراسات الأمنية والاستراتيجية، كالأمن المشترك Common Security حيث قام **باري بوزان** بدراسة أمنية تحت عنوان"الشعب الدول والخوف"، والتي تدعوا إلى تبني رؤيا عميقة للدراسات الأمنية تكون شاملة: سياسيا ،اقتصاديا، بيئيا، وحتى عسكريا[2]، والواقع الدولي الراهن يثبت مدى التحول في مفاهيم الأمن، والتحول في مستوياته، ومدى تأثيرها من داخل حدود الدولة وانتقال التأثير الى المدى الاقليمي، ثم الى المستوى الدولي، لتطرح المعادلة الراهنة، مدى تأثير متغيرات التفاعل على المستوى الدولي، وانتقاله الى المستوى الاقليمي، ومن ثم الى مستوى الدولة ذاتها، وكذا درجة التأثير ونسبته، ومدى شدته وحدته، وخطورته، كلها مسائل أمنية جديدة تطرح نفسها في العلاقات الدولية الراهنة.

مع بداية القرن الحادي والعشرين، وبالضبط مع نهاية عام 2019، برز هذا المفهوم بوضوح في ظل أزمة الكوفيد-19-، حيث يظهر الخطر الأمني بصورة غير مباشرة، وغير واضح، فبعد الحرب الباردة تمثلت الأخطار الأمنية الغير مباشرة في: خطر المخدرات، والهجرة غير الشرعية، التلوث البيئي وانتشار انفلونزا الخنازير سابقا، والأزمة المالية العالمية، وأزمة الديون العالمية ، أما في دول العالم الثالث فتبرز من خلال ما يعرف بحركات التمرد الاجتماعي، أو الحروب الأهلية والعرقية، التكنولوجيا، والقضايا البيئية، الاجرام عبر الوطني، والارهاب[3] ، وأخيرا أزمة الكوفيد-19- مما يقتضي تدخلات أمنية غير عسكرية، ترتبط بما يعرف بالأمن الصحي[*] ، مما فرض على مختلف دول العالم اعتماد سياسات أمنية جديدة، تراعي فيها مختلف الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية والثقافية الحضارية، في هذا السياق، تطرح السياسة الأمنية الأوربية نفسها في ظل التأثيرات العميقة لأزمة الكوفيد-19-على الاتحاد الاوربي كمؤسسة أمنية استراتيجية للأمن الأوربي .

لكل دولة سياستها الأمنية الخاصة بها، حسب مقتضياتها وعقيدتها الأمنية، فهناك من الدول التي تربطها بالسياسة الدفاعية، والبعض الأخر يربطها بالسياسة الهجومية، في حين البعض الأخر يربطها بكيفية توظيف السياسة الهجومية والدفاعية في وقتها، ومكانها المناسب، أو المزج بينهما، لذلك اختلف العلماء والمفكرين في الدراسات السياسية والأمنية، حول تعريف مفهوم السياسة الأمنية، حيث يمكن اجمالها كما يلي:

---

[2] **المرجع نفسه**، ص17

[3] أحمد فريجة ولدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جامعة ورقلة، جانفي 2016 ص163.

[*] لقد ظهرت عبارة' الأمن الصحي 'في تقرير عام1994، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي دعا إلى أنه في أعقاب نهاية الحرب الباردة، كانت هناك حاجة إلى إطار مرجعي جديد يبتعد عن وجهات النظر الأمنية، التي تركز على الدولة إلى نهج أكثر تركيزًا على الإنسان.**أنظر**، نبيل زكاوي، "أزمة كورونا العالمية حدث وبائي يقلد هجوما بيولوجيا"، **مجلة تحليل سياسات**، 08أفريل2020،المغرب ، ص2.

السياسة الأمنية لها شقان : أحدهما داخلي، والاخر خارجي، حيث يرتبط **الشق الداخلي** بالتركيز على وضع قوة دفاع مدني وعسكري، لتحقيق دفاع أمني داخلي شامل: من مكافحة الجريمة المنظمة داخل البلد، وكذا مكافحة انتشار المخدرات، وكذا اعتماد سياسات اجتماعية واقتصادية لتحقيق الرفاهية والتنمية، والعدالة الاجتماعية، ومنه السياسة الأمنية في شقها الداخلي، تركز على البرامج السياسية والاقتصادية، والاجتماعية داخل حدود الدولة[4].

أما **الشق الخارجي**، للسياسة الأمنية فيركز على وضع برامج وسياسات، تضمن أمن حدود الدولة من أي خطر أجنبي اقليمي، أو دولي، كما ترتبط أيضا السياسة الأمنية بما يعرف بالأمن التعاوني، والأمن اللين و المساعدات الاقليمية، أو الدولية، ولكل دولة طريقتها في سياستها الأمنية، بتوحيدها في اطار اقليمي مثل الاتحاد الأوربي، أوفي اطار دولي مثل: هيئة الأمم المتحدة كمؤسسة أمنية عالمية، مراعية تغييرات وتطورات النظام الدولي[5].

وبما أن هذه الدراسة ترتبط بالسياسة الأمنية الأوربية، ومؤسسة الاتحاد الأوربي كتكتل أمني، فانه يجدر الاشارة الى أن الحاجة الى مؤسسة أمنية أوربية، طرحت لأول مرة عام 1992، في اطار معاهدة مايستريخت، لغرض ايجاد سياسة أمنية دفاعية مشتركة بين الدول الأوربية، وصولا الى وحدة سياسية ضمن ما يعرف بالاتحاد الأوربي، كمؤسسة أمنية لها سياستها الداخلية والخارجية، والدفاعية الخاصة بها حيث عملت هذه المعاهدة على تعزيز التعاون بين الحكومات الأوربية في الشؤون الاقتصادية والمالية وأنشأت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، وكذا تأسيس سياسة دفاعية مشتركة[6]، ثم طرحت السياسة الأمنية الأوربية عام1999 ، في معاهدة أمستردام، من خلال ضرورة المساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، اتضحت في عدة بنود باتفاقية الاتحاد الأوربي، التي تستمد مرجعيتها من ميثاق الأمم المتحدة وفي اجتماع هلنسكي عام 1999، تم طرح ضرورة انشاء وحدات عسكرية متعددة الجنسيات خارج حلف الناتو، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية كقوة دفاعية، ومع عام 2005، رفضت فرنسا وهولندا، المصادقة على الاستفتاء حول مشروع الدستور الأوروبي الموحد، لتتم المصادقة عليه في معاهدة لشبونة في البرتغال عام2007، والتي جاءت من أجل إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار فيه[7]، بحيث اعتبرت هذه الاتفاقية لها دور هام في بناء القاعدة الأساسية للاتحاد الأوربي، كما بدى في اجتماع لشبونة، مدى سيطرة القوى الكبرى الأربعة فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، وايطاليا، على هذه المؤسسة الأمنية وفي عام 2003، أضافت معاهدة «نيس»

---

[4] قريب بلال، **مرجع سابق**، ص44.

[5] محمد أحمد علي عدوي، "الأمن الانساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية** العدد:68، الرياض، 2017 ، ص295.

[6] حسن طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد :25، العدد: 1، 2009، ص622.

[7] قريب بلال، **مرجع سابق**، ص48.

بعض التعديلات، التي تهدف إلى ترشيد آليّة القرار، وكلّفت لجنة الأمن والسياسة، التي كان المجلس الأوروبي قد أنشأها في عام 2001 بالإشراف السياسي والاستراتيجي على عمليات إدارة الأزمات.[8]

-المحور الثاني: التهديدات الأمنية الأوربية الراهنة ابان أزمة الكوفيد-19-:

تعد التجربة الأوربية نموذجا، تقتدي به المجموعات الاقليمية العربية، في الشرق الاوسط والمغاربية، والأسيوية، حيث تلخصت في البدء بانتهاج أسلوب التكامل والوحدة الاقتصادية، للوصول الى الوحدة السياسية، وتشكيل ما يعرف بالاتحاد الأوربي، حيث أصدرت الدول الأوربية عملة "اليورو" كعملة موحدة للتعامل الاقتصادي، وكذا توحيد التأشيرة الأوربية، كتجسيد لفكرة الفوق قومية[9]، وكخطوة تمهيدية لمشروع الوحدة الأوربية سياسيا، ككيان اقليمي، له وزنه في ادارة الشؤون الدولية ، وهنا يبرز بوضوح دورها كوسيط هام له دور في العلاقات الدولية، الا أنها في الآونة الأخيرة، **تزايدت** التهديدات الأمنية بمنطقة الشمال المتوسطي كما يلي:

1- خطر أزمة الكوفيد-19-على وحدة الدول الأوربية:

عرفت أوربا في سنوات العقد الأخير من القرن الحادي والعشرين، الأزمة المالية العالمية 2008 وتراكم الديون بأغلب الدول الأوربية، خاصة ايطاليا واليونان، ثم تلتها أزمة الكوفيد-19- في نهاية عام2019، كوباء عالمي أصاب أغلب دول العالم، وعلى الخصوص الشريط الأوربي، فقد ساهمت الخسائر التي خلفتها الأزمة وتأخر الاتحاد الأوروبي في الاستجابة، مما أذكى دعوات الانفصال عنه خاصة بعد أن تلقى الاتحاد ضربة عنيفة، بانفصال بريطانيا عنه أو ما يعرف بالبريكست، وبتزايد نسبة المرض بشكل متسارع، أدى الى تذبذب قوة التعامل الأوربي مع هذه الأزمة، وفي ظل كل هذا التشقق في جدار الوحدة الأوروبية، كان الجيش الروسي ينقل إلى إيطاليا المعدات الطبية[10] ، وكذا تقديم الصين مساعدات طبية لإيطاليا، وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي و بدئها في ترتيب أوضاعها المالية والاقتصادية على انفراد، مما ينبيء بانهيار مؤسسة الوحدة الأوربية وتذبذب العلاقات الأمريكية الأوربية خاصة بوجود احتمال خروج الولايات المتحدة الأمريكية من حلف الناتو الذي يؤدي الى التقهقر العسكري الأوربي، وفي غياب الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا يتوقف حلف الناتو عن عملياته الخارجية وفي المقابل تتزايد عمليات التوغل العسكرية الروسية[11].

2-تلاشي متغير المصالح المشتركة الاوربية:

اذا تم اعتماد جانب المقارنة، بين سياسة الدول الأوربية، بعد خروجها من الحرب العالمية الثانية منتصرة عسكريا وسياسيا، لكنها مدمرة اقتصاديا، بسبب خسائر مالية واقتصادية كبيرة، خلفتها هذه الحرب، فقد انتهجت الدول

---

[8] "السياسة الخارجية والامنية المشتركة للاتحاد الأوربي"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد: 15061، 22فيفري 2020، ص1.

[9] طلعت رميح، "بعد كورونا: أوروبا مرتبكة أكثر في علاقاتها البينية... وأقل قدرة على صعيد التوازنات الدولية"، **مجلة البيان**، العدد : 397، 24افريل2020، ص5.

[10] **"تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوربي ومستقبله"**، مركز الامارات للسياسات، 19ماي 2020، ص3 ، من موقع: https://epc.ae

[11] اسراء اسماعيل، **"سيناريوهات استشرافية مستقبل التنافس الجيوسياسي في عالم ما بعد كورونا"**، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** العدد32، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اوت 2020، ص7.

الأوربية، سياسة التكتل في اطار ما يعرف بدول المحور في الحرب العالمية الثانية، وواصلت سياسة التكتل فعليا منذ1958، بموجب معاهدة روما حيث أسست هذه الدول كلا من المنظومة الاقتصادية الأوروبية والمنظمة الأوروبية للطاقة الذرية، اللتين كانتا تعملان بالتوازي مع منظمة الفحم والصلب الأوروبية[12]، لكن بعد مرورها بأزمة الكوفيد-19- ، أصبحت ضعيفة سياسيا واقتصاديا وزادت الهوة بينها، رغم محاولتها تجاوز الأزمة، لكن هذه المرة العدو غير واضح وغير ملموس، ويعتمد على قوة مجردة ، وصفتها الولايات المتحدة بأنها حرب بيولوجية، ووجهت اتهاما بأنه "فيروس صيني" في حين تروج وسائل الإعلام ببكين وموسكو، عن كونه سلاحاً أمريكياً لتدمير الصين، لخدمة مصالحها الاقتصادية والدولية[13]، شنتها الصين ضد أوربا، وضد نفس دول المحور فرنسا وبريطانيا والمانيا، في ظل هذا الواقع الجديد، حاولت أوربا اعتماد صندوق انقاذ لمساعدة الدول المنهارة من جراء أزمة كورونا، وهي شبيهة بخطوتها في ادارة أزمة مخلفات الحرب العالمية الثانية، وحسب ما نُشر من تفاصيل تخصيص مبلغ 750 مليار يورو لتمويل خطة الانعاش لتجاوز أزمة كورونا، وتخصيص **جزء منه كمنح مشروطة** –شروط المنحة والغاية - ، بنحو500 مليار يورو، وبينما يخصص مبلغ 250 مليارا كقروض، وتركز خطة الصندوق على الاهتمام بمشروعات الرعاية الصحية، ودعم التعافي الاقتصادي[14]، الا أن الواقع الراهن، يفرض نوعا جديدا من ادارة الأزمة وبإمكانيات مختلفة ، تمثل أساسا في تطوير المنظومة الصحية، من حيث الكفاءة البشرية والامكانيات والاستجابة السريعة للتطورات المتسارعة للوباء، وفق متتالية حسابية متزايدة، ومحاولة الحفاظ سياسيا على بقاء رهان المصالح المشتركة، للحفاظ على وحدة الاتحاد الأوربي، رغم بروز متغير المصلحة القومية من جديد كمناقض للمصالح المشتركة في واقع العلاقات الدولية ، وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوربي وهوما أفقد الاقتصاد البريطاني نسبة 15% من قوته، وحرم أوربا من حق الفيتو الثاني في هيئة الأمم المتحدة، ليفقد الاتحاد الأوربي القوة الدبلوماسية البريطانية الهامة، من معادلات الاتحاد الأوربي في اطار الواقع الدولي[15].

3- التموقع في ظل تغييرات الخريطة الجيوسياسية الدولية الجديدة:

ان هذه الأوضاع، تطرح احتمالية احداث تغييرات اقتصادية وسياسية، جديدة على النظام الدولي الراهن، تبرز فيها الى الواجهة متغيرات جديدة: كالحروب البيولوجية، والحروب التجارية الاقتصادية كطابع جديد للحروب،...الخ، وتتغير فيها موازين القوى الاقليمية والدولية، خاصة مع بروز الصين وروسيا بقوة، وتوجه الاتحاد الاوربي نحو التفكك والانقسام، ومن ثم الضعف السياسي والاقتصادي، الذي يفقده وزنه كقوة اقليمية لها دور في ادارة الشؤون الدولية

---

[12] **"حقائق عن الاتحاد الأوربي"**، عربي نيوز، 15مارس2017، ص2، من موقع:https://www.bbc.com

[13] محمد الريس، **"كورونا حرب بيولوجية أم فيروس طبيعي"**، العين الاخبارية، 21مارس2020، ص1 ، من موقع:https://al-ain.com

[14] أحمد مصطفى، **"أوربا تتوصل لحلول وسط بشأن حزمة الانقاذ الاقتصادي وميزانية الاتحاد"**، 22جويلية 2020، ص1 من موقع: https://www.independentarabia.com/:

[15] طلعت رميح، **مرجع سابق**، ص8

ليبرز الصراع بين الولايات المتحدة الامريكية والصين في شكله التجاري منذ ربيع2018بصورة أكثر احتداما وصراع غير مسبوق عزمت خلاله الولايات المتحدة الأمريكية على وضع حد لانتهاك الصين حقوق الملكية الفكرية، والمنافسة غير الشريفة من قبل الشركات الصينية، التي تحظى بدعم وقروض من الدولة الصينية[16].

بالإضافة الى تغييرات في موازين القوى في المؤسسات الدولية العالمية، كهيئة الامم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير، منظمة التجارة الدولية، فضلا عن انهيار سعر النفط في الدول العربية مما صعب عملية التنبؤ بحركة الأسواق مما يجعل من الوضع العالمي أكثر سوءا وينذر بموجة من الركود الشديد[17].مما جعل الدول الأوربية تبحث عن موقعها كقوة في النظام الدولي الجديد.

4- متغيرات الحروب الجديدة ومقدرة الدول الأوربية على المواجهة:

في ظل الواقع الدولي الراهن، يبقى متغير القوة والمصلحة مطروحا في خضم العلاقات الدولية ليتحول متغير القوة العسكرية الى القوة المجردة، ويطرح مفهوم الأمن الصحي ، حيث أن هناك تغير وتحول في **مفاهيم العلاقات الدولية، فمن القوة العسكرية** أثناء الحربين الأولى والثانية، والاقتصادية بعد أحداث 11سبتمبر2001 ، والبحث عن الموارد الأولية النفطية الى القوة المجردة، الناتجة عن تطور التكنولوجيا ومختلف العلوم، وكذا تحول المصالح من مصالح اقليمية ودولية الى مصالح وطنية قومية، فقد أظهرت مؤسسات الاتحاد الأوربي عدم الفعالية في حل أزمة الكوفيد-19- الخطيرة، مرجحة المنافع القومية على مصالح الاتحاد الاوربي[18] ، وضعفها في ادارة ازمة الكوفيد-19-.

كما يجدر الاشارة الى، أن هناك متغيرات التفاعل بين بيئة الدولة والبيئة الخارجية الدولية، فقد تكون متغيرات التفاعل سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وعلمية، واعلامية، وبيئية، وهنا يتم التركيز في العلاقات الدولية على دراسة التفاعلات وأنماطها، وليس دراسة الوحدات ، كما أن ظواهر التفاعل متعددة مثل: تراجع نفوذ الدولة، موضوعات البيئة، أو حقوق الانسان، أو تأثير التكنوقراط على ظاهرة دولية ما أو الاعتماد المتبادل، وهذا ما يفسر بوجود التحول في عناصر القوة[19]كمتغير مهم في العلاقات الدولية.

ومنه هناك تأثير للبيئة الدولية على البيئة الداخلية للدول، فكلما زادت متغيرات التفاعل، زاد التغيير في شكل النظام الدولي، في ظل هذه الظروف تبقى الدول الأوربية غير قادرة على صياغة سياسات عملية تمكنها من تجاوز أزمتها.

---

[16] محمد علي السقاف، "النظام الدولي الجديد يرسخ الثنائية أم الانفتاح نحو التعددية"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد: 115183، 23 جوان 2020 ص5

[17] مرام تيسير الفرا،" تأثيرات أزمة فيروس كرونا على الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم" ، **مجلة الدراسات البحثية**، المركز الديمقراطي العربي، 3ماي2020، ص2.

[18] شريفة جتين، كورونا يكشف اهتزاء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الاوربي، **تقرير دولي**، لأخبار المنشورة على الصفحة الرسمية لوكالة الأناضول، 23مارس2020، ص2.

[19] وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية دراسة مستقبلية**، مؤسسة الشروق للأعلام والنشر، القبة ،الجزائر،1994، 54ص.

5-الأمن الصحي وخطره على الامن القومي للدولة :

برز متغير الأمن الصحي بشكل واضح، خلال زيادة نسبة الاصابات والوفيات بالدول الأوربية، وخاصة بشمال ألمانيا، وفرنسا، وايطاليا، واسبانيا، في ظل ارتفاع نسبة الشيخوخة بها، واختلال الهرم السكاني بها وتنوع أصول السكان، وزيادة نسبة المهاجرين ضمن التركيبة السكانية، وخطر ما يعرف بانقراض الجنس الأوربي، كتهديد أمني خطير، في ظل كثافة التدفقات من خارج الاتحاد الأوربي، والحدود المفتوحة بين الدول الأوربية والدول الأسيوية[20]، ليطرح موضوع أزمة الكوفيد-19- في الأجندة السياسية، والسياسات الأمنية لدول الاتحاد الأوربي، بل ويخلق خلافات بين الدول الأعضاء خاصة بين فرنسا وألمانيا[21].

المحور الثالث: تأثير أزمة الكوفيد-19- على السياسة الأمنية الأوربية:

ان أزمة الكوفيد19 أثرت كثيرا على الدول الأوربية في مختلف المجالات، وخاصة على صعيد العلاقات الاقليمية والدولية، وأحدث بذلك أزمات أمنية اقتصادية، وسياسية، وضعت مؤسسة الاتحاد الأوربي في موقع التفكك والانهيار، والضعف، وأحدثت بذلك **خللا في السياسة الأمنية الأوربية، انطلاقا من التأثيرات التالية:**

1-الخلافات بين الدول الأوربية وأزمة الشرعية بالاتحاد الأوربي:

عمدت المفوضية الأوروبية بالاتحاد الأوربي، المكلفة باتخاذ خطوات ملموسة، مثل التنسيق والتخطيط وإصدار التوصيات، والتحذيرات، الا أنها تأخرت في ردة فعلها تماما، كما فعلت في أزمة اللاجئين عام2015[22]، لتكرر ذلك مرة ثانية في ظل أزمة الكوفيد-19-، مما يثبت عدم القدرة على ادارة الأزمة في البلدان الأوربية، وكذا عدم التفاهم الفرنسي الألماني، الذي تولد عنه أزمة للشرعية في الاتحاد الأوربي كمؤسسة أمنية اقليمية، يمكن أن يكون لها وزن اقليمي، وتأثير في العلاقات الدولية[23]، كما أنه أثناء البحث عن سبل ادارة الأزمة، حدثت خلافات بين دول الاتحاد الأوربي، وخاصة بين فرنسا وايطاليا واسبانيا من جهة، وألمانيا وبلجيكا وهولندا من جهة أخرى، حول تمويل هذا الصندوق، هل تكون ذات تمويل من الاتحاد الأوربي، أو تمويل أوربي جماعي، مع تحمل كل دولة مسؤولية التمويل، وهنا تطغى المصالح المشتركة بين دول الاتحاد الأوربي في ادارة الأزمة، وتحدي واقع الوباء العالمي، وتأثيراته على الاقتصاد الأوربي[24].

2- التحول في مفاهيم الأمن:

---

[20] "تحولات عالم ما بعد كورونا"، **مجلة اتجاهات الأحداث في السعودية**، العدد32، مركز المستقبل للأحداث والدراسات المتقدمة، 5أفريل 2020، ص2.

[21] نبيل زكاوي، **مرجع سابق**، ص2.

[22] شريفة جتين، **مرجع سابق**، ص3.

[23] اسراء اسماعيل، **مرجع سابق**، ص7.

[24] فوزي بن حديد، "**هل يتفكك الاتحاد الأوربي بعد انتهاء أزمة كورونا**"، 1جانفي 2020ص1 من موقع: https://www.aljazeera.net/

يلاحظ في اطار الواقع الأوربي، التحول من مفهوم الأمن الاقليمي الأوربي الى مفهوم الأمن القومي للدولة الأوربية الواحدة، حيث يتجلى ذلك من امكانية أن تصبح إسبانيا والبرتغال، عضوين في مبادرة "الحزام والطريق"، التي تبنتها الصين، فضلا عن توسُّع شركة هواوي في العديد من الدول الأوروبية الكبرى[25].

3- التغلغل الصيني في التكتل الأمني الأوربي:

كما برزت فرضية خروج الولايات المتحدة الامريكية من حلف الناتو، الذي سوف يصاب بالتقهقر والفراغ العسكري، ومن ثم ملأ الاتحاد الأوربي لهذا الفراغ بالوجود العسكري الروسي، وهنا تتغير موازين القوى الدولية، خاصة بوجود المبادرة الصينية الدولية "الحزام والطريق"، ومن المرجّح أن تصبح إسبانيا والبرتغال عضوين في مبادرة "الحزام والطريق"[26]، وتوجه أغلب دول العالم الأوربي نحوها مما يفسر وجود تعاون دولي بزعامة صينية لقيادة مشتركة .

كما توجهت الدول الأوربية الى الوحدة مع الصين، حيث دخلت الجهة اليمنى لإيطاليا مع الصين في علاقات اقتصادية، غير مبالية بالاتحاد الأوربي، وهذا ما يفسر بوجود أزمة التغلغل الصيني في الكيان الأوربي ، عبر المجال الاقتصادي، سواء قبل أزمة جائحة كورونا، أو بعدها، أما عن ألمانيا فقد تنبأت بصعود الصين كقوة عالمية مستقبلا، لذلك مهدت لهذا الحدث مسبقا، حيث عمدت الى توسيع علاقاتها الاقتصادية معها، وكذا استثماراتها خاصة في مجال صناعة السيارات[27]، في هذا المجال يمكن ملاحظة مدى تواجد عامل القوة الاقتصادية والمصالح الاقتصادية في العلاقات الدولية، وبالضبط الطرف الصيني والدول الأوربية، فأوربا منطقة مستوردة بصورة كبيرة من الصين.

4- ضعف الاتحاد الأوربي في مواجهة التكتلات الاقتصادية الاقليمية وتحديات العولمة الاقتصادية:

أمام انهيار اقتصاديات الدول الأوربية وضعفها، في ظل تزايد انتشار العدوى بأعداد متفاوتة، في الدول الأعضاء، واصرار بعضها على تطبيق إجراءات تقشف شديدة، تهدف إلى التقليل من عجز الميزانية المتضخم، مثل ألمانيا، والنمسا، وهولندا، والدانمارك، قد تلجأ بعض الدول الأوربية إلى طلب معونات ضخمة من البنك المركزي الأوروبي لفك الضائقة المالية الشديدة التي تعاني منها، الأمر الذي قد يؤدي إلى انخفاض حاد في قيمة العملة وتفكيك منطقة اليورو في حال استجابة البنك لتلك المطالب، كما قد يؤدي رفض البنك لها إلى تدمير الاتحاد الأوروبي، بسبب شعور الدول الأكثر فقرا بأن ذلك يقوض مبدأ الاتحاد ومن ثم احداث شلل في قدرة مؤسسة الاتحاد الأوروبي على إدارة الأزمات الاقليمية[28].فضلا عن مواجهتها لتحديات العولمة الاقتصادية، وما فرضته من تكتلات اقتصادية، ونشاطات الشركات المتعددة الجنسيات وظهور ما يعرف بالنمور السبعة والتنافس الأسيوي، الذي أثر على اقتصاد الدول الأوربية في ظل أزمة الكوفيد-19- .

---

[25] اسراء اسماعيل، **مرجع سابق**، ص7.

[26] مجموعة مؤلفين، "سيناريوهات استشرافية :مستقبل التنافس الجيوسياسي في عالم ما بعد كورونا "، **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** العدد: 32، 6أوت 2020، ص1.

[27] اميل أمين، "**عن العلاقات الأوربية الأسيوية بعد كورونا**"، سكاي نيوز عربية، 19ماي2020 ، ص3

[28] "**من أوربا الى أميركا ....الانهيار الاقتصادي جراء كورونا يهدد استقرار العالم** "، 6أفريل2020 ،من موقع :www.aljazeera.net

5-التقارب البيولوجي بدل التقارب الاقتصادي والسياسي وتغيير التوجهات:

تعرف العلاقات الدولية اليوم، مفهوما جديدا في مقابل الأمن البيولوجي ما يعرف بالإرهاب البيولوجي الذي يمتد ظهوره الى أحداث 11 سبتمبر 2001، واستخدام الأسلحة البيولوجية، وكذا ما عرفه العالم من استخدام ما يعرف بالجمرة الخبيثة، والتحول نحو التكامل والتقارب في اطار سياسة أمنية بيولوجية وضرورة التقارب البيولوجي[29]، في هذا الصدد، يلاحظ مدى التقارب الأوربي الصيني ذى الطابع البيولوجي، المتمثل في أزمة الكوفيد-19- بدل التقارب الاقتصادي بين الدول الأوربية، الذي مهد له توحيد العملة الأوربية تمهيدا للوحدة السياسية والدفاعية الأوربية.

6- التقهقر العسكري الأوربي والتنافس الدولي:

تطرح العلاقات السياسية، والاقتصادية الدولية، توجها جديدا يتجه نحو تطوير العلاقات الاقتصادية مع كل دول العالم، دون الأخذ بعين الاعتبار للعلاقات السياسية التاريخية للدول، عبر التاريخ كتوجه جديد يطرحه الرئيس الأمريكي "ترامب"، مما أدى الى سوء العلاقات الأمريكية الأوربية، ومنه تطرح فرضية خروج الولايات المتحدة الأمريكية من حلف الناتو، الذي سوف يصاب بالتقهقر[30].

كما يمكن تفسير ذلك أيضا بتوجه العالم في ظل جائحة كورونا، نحو الوحدة العالمية للأقطاب الثلاث الأوربية، والأمريكية والصينية، كفواعل جديدة لقيادة مشتركة للعالم، رغم أن الدول الأوربية منقسمة في توجهها نحو الصين فهناك من يوافق وهناك من يعارض، ورغم وجود التنافس الدولي بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين، واحتمالية التحول من الزعامة الأمريكية الى الزعامة الصينية، على المدى البعيد في ظل بقاء التكتل الأوربي هش ويشوبه نوع من الضعف، حيث تطرح امكانية أن الصين ومجموعة شرق آسيا ستحتل مكانة كبيرة في النظام الدولي الجديد على حساب أمريكا والاتحاد الأوروبي فقد صرحت صحيفة **"الفاينانشال"** تايمز البريطانية نشرت مقالًا كتبه، **"غيديون راكمان"**، تناول فيه كيفية تعامل الصين مع انتشار فيروس كورونا، لتسجل انتصارًا سياسيًا وإعلاميًا على الولايات المتحدة وأوروبا. ويضيف **"غيديون"** أن الصين عرضت مساعدتها على العالم من أجل مواجهة الفيروس، بينما اكتفت الولايات المتحدة بتوزيع الاهتمامات[31].

7- تذبذب العلاقات الأوربية الأمريكية:

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية الى تشجيع المبادرات الأوربية المشتركة في المجال الاقتصادي ولاسيما الوحدة الاقتصادية الأوربية، معتقدة دائما أن أوربا لا يمكن أن تكون قوة دولية، لها امكانية مواجهة التحديات، التي تفرضها البيئة الدولية، دون حضور وتواجد الدعم الأمريكي، كاعتقاد راسخ لدى صناع القرار الأمريكي، كما يرى بريجنسكي أن اعادة ترتيب الصف الأوربي، يكون بتشكيل تواطؤ ألماني روسي أو اتفاق فرنسي روسي، مما يهدد الوحدة الأوربية

[29] نبيل زكاوي، **مرجع سابق**، ص3.
[30] اميل أمين، **مرجع سابق** ، ص3
[31] منصور أبو كريم، **"هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا"**، 19أفريل2020، ص1. "

وتتراجع فيه العلاقات الأوربية الأمريكية[32]، غير أن الواقع الراهن وفي ظل أزمة الكوفيد-19-، يمكن اعادة ترتيب الصف الأوربي بتواطؤ ألماني صيني أو فرنسي صيني، رغم أن هذه الفرضية الأخيرة تبقى مجرد احتمال.

8- تأثير متغيرات التفاعل واعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للاتحاد الأوربي:

ان العلاقات الدولية تحكمها متغيرات تابعة، وأخرى مستقلة، ومتغيرات وسيطة تتحكم في العلاقة بينهما، أو ما يعرف بمتغيرات التفاعل، التي تساهم في تفعيل العلاقة بينهما، فقد تكون متغيرات التفاعل من سياسية واجتماعية واقتصادية وعلمية واعلامية وبيئية ....الخ، فالقدرة على الالمام بهذه المتغيرات أصبح أكثر تعقيدا، مما جعل القدرة على بلورة سياسات تكييفيه، عملية معقدة، تحتاج لهيئات عديدة في مجال تخصصات مختلفة، تتضارب نتائج تحليلها في كثير من الأحيان[33]،على هذا الأساس فان متغير التفاعل في العلاقات الدولية الراهنة، هو متغير القوة المجردة، المتمثل في أزمة الكوفيد-19- التي أثرت على هذه العلاقات، وأدت الى توجه دول الاتحاد الأوربي نحو الصين، خاصة أمام احتمالية خروج الو.م.أ من حلف الناتو، مما أدى الى انقسام دول الاتحاد الأوربي، وتوجه ألمانيا وايطاليا نحو الصين لأنها ترغب في الخروج من المظلة الأمريكية، وغير مقتنعة بالسياسة الأمريكية في الحرب على الارهاب بحيث لا تستطيع مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، في العديد من بؤر التوتر العالمي: كقضية فلسطين العراق، أزمة الملف النووي الايراني، أزمة دارفور في السودان، أزمة سوريا، وليبيا ...الخ[34] ، فإن الاتحاد الأوروبي يظل في حاجة دائمة للولايات المتحدة لحل هذه الصراعات، ومنه التوجه نحو الصين لتحظى بالدعم السياسي لهذه القضايا، أما هولندا، وبريطانيا، بلجيكا، واسبانيا، فتبقى تساند التوجه الأمريكي بينما تبقى فرنسا لوحدها ترغب في زعامة الاتحاد الأوربي، الذي يسير نحو التفكك بسبب متغير التفاعل الذي هو الأوبئة.

كما أن القوى التي تحكم العالم اقتصاديا، هي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم الصين، ثم ألمانيا وانضمام ألمانيا الى جانب الصين يعادل الكفة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ابتعاد ألمانيا عن الاتحاد الأوربي يسقط الاتحاد الأوربي لأنها أساسه.[35]

وبمنطق أوضح: لقد جاءت وقائع أزمة (أو حرب فيروس كورونا) لتكمل وتزيد وتسرّع أثر مجموعة من التغييرات داخل الاتحاد الأوروبي، وعلى صعيد علاقاته مع الولايات المتحدة، بقدر ما جاءت دافعة لتطورات دولية على صعيد قدرات الدول الكبرى خارج المعسكر الغربي، وفي ذلك ليست مصادفة عبثية أن تتمكن الصين من إنجاز ما فشلت فيه أوروبا، والدول الغربية عموماً.[36]

---

[32] عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسية العلاقات الدولية –المتغيرات –القواعد والأدوار**-، ط: 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع المحمدية، الجزائر، ص ص 217،218 .

[33] وليد عبد الحي، **مرجع سابق**، ص68.

[34] عبد الوهاب بن خليف، **مرجع سابق**، ص217.

[35] **المرجع نفسه**، ص228

[36] طلعت رميح، **مرجع سابق**، ص2.

خاتمة:

لقد توسع مفهوم الأمن في الوقت الراهن، ليتعدى حدود الدولة الواحدة، كما مس مختلف المجالات الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية الحضارية، والبيئية، فضلا عن عمليات التحول في مستوياته، وأبعاده المختلفة، ليبرز بشكل واضح عام 2019 ، وظهور ما يعرف بأزمة الكوفيد-19- ليظهر الخطر بصورة غير واضحة، وغير مباشرة، حيث يطرح متغيرا جديدا في العلاقات الدولية الراهنة وهو متغير الأمن الصحي.

انطلاقا مما سبق، اهتمت أغلب دول العالم بضرورة تغيير سياساتها الأمنية، وفق مقتضيات وتأثيرات هذا المتغير المستجد، الذي مس كل دول العالم، وعلى الخصوص الدول الأوربية، التي أصبحت مهددة في وحدتها الأمنية، وفي علاقاتها الاستراتيجية، حيث عرفت الدول الأوربية عدة تهديدات أمنية خطيرة، ابان هذه الأزمة العالمية، من أبرزها: خطر أزمة الكوفيد-19- على وحدة الدول الأوربية، وكذا خطر تلاشي متغير المصالح المشتركة بين الدول الأوربية، فضلا عن قضية التموقع في ظل تغييرات الخريطة الجيوسياسية الدولية الجديدة، وانعكاسات بروز مختلف متغيرات الحروب الجديدة، ومدى مقدرة الدول الأوربية على المواجهة، فضلا عن ما يعرف بالأمن الصحي وخطره على الأمن القومي للدولة.

لقد انعكست مختلف التهديدات الأمنية المنجرة عن أزمة الكوفيد-19- على السياسة الأمنية الأوربية، من حيث بروز الخلافات بين الدول الأوربية، مما أدى الى بروز أزمة الشرعية بالاتحاد الأوربي، وكذا التحول في مفاهيم الأمن، بالإضافة الى، ظاهرة التغلغل الصيني في التكتل الأمني الأوربي، و ضعفه في مواجهة التكتلات الاقتصادية الاقليمية، وتحديات العولمة الاقتصادية الراهنة، كما ساد العالم نوع من التقارب البيولوجي بدل التقارب الاقتصادي والسياسي، وسيادة التعاون في اطار الأمن البيولوجي، فضلا عن، اتجاه العديد من الدول الى تغيير توجهاتها، في ظل ما يعرفه العالم من توسع هذه المعضلة الأمنية التي هددت العالم بأكمله، دون أن ننسى التراجع والتقهقر العسكري الأوربي في حال سحب الولايات المتحدة الأمريكية لقواتها العسكرية من حلف الناتو، في ظل التنافس الدولي، وتأثير متغيرات التفاعل الدولي ممثلة في أزمة الكوفيد-19-على اعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للاتحاد الأوربي.

المراجع :

الكتب :

_1- عبد الوهاب بن خليف، **جيوسياسية العلاقات الدولية –المتغيرات –القواعد والأدوار**-، ط: 1، دار قرطبة للنشر والتوزيع المحمدية، الجزائر.

2- وليد عبد الحي، **تحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية دراسة مستقبلية**، مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، القبة ،الجزائر، 1994.

المجلات والدوريات:

3-أحمد فريجة ولدمية فريجة، "الأمن والتهديدات الأمنية في عالم ما بعد الحرب الباردة"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، العدد 14، جامعة ورقلة، جانفي 2016 .

4- اسراء اسماعيل، "**سيناريوهات استشرافية مستقبل التنافس الجيوسياسي في عالم ما بعد كورونا** " **مجلة المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** العدد32، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة اوت 2020.

5- اميل أمين، "عن العلاقات الأوربية الأسيوية بعد كورونا"، **سكاي نيوز عربية**، 19ماي2020 .

6- حسن طلال مقلد، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوربية المشتركة"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد :25 ، العدد: 1، 2009.

7 -عبد الغفار الديواني،"**أسس الاستراتيجية الأمنية الأوربية الجديدة....الفاعل الأطلسي**"،المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية، يونيو 2015.

8- محمد أحمد علي عدوي، "الأمن الانساني والأمن التعاوني كمداخل لتطوير السياسات الأمنية العربية"، **المجلة العربية للدراسات الأمنية** العدد:68، الرياض، 2017 .

9- محمد علي السقاف، "النظام الدولي الجديد يرسخ الثنائية أم الانفتاح نحو التعددية"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد: 115183،23 جوان 2020 .

10- مرام تيسير الفرا،" تأثيرات أزمة فيروس كرونا على الاقتصاد العالمي وعلى أداء مؤسسات ضمان الودائع حول العالم" ، **مجلة الدراسات البحثية**، المركز الديمقراطي العربي، 3ماي2020.

11- منصور أبو كريم، **"هل سيشهد النظام الدولي تحولا بعد انحصار كورونا"**، 19أفريل2020.

12- مجموعة مؤلفين، "سيناريوهات استشرافية :مستقبل التنافس الجيوسياسي في عالم ما بعد كورونا" **المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** العدد: 32، 6أوت 2020.

13- نبيل زكاوي، "أزمة كورونا العالمية حدث وبائي يقلد هجوما بيولوجيا"، **مجلة تحليل سياسات** 08أفريل2020،المغرب.

14- **طلعت رميح**، "بعد كورونا: أوروبا مرتبكة أكثر في علاقاتها البينية... وأقل قدرة على صعيد التوازنات الدولية"، **مجلة البيان**، العدد : 397، 24افريل2020.

15- "تحولات عالم ما بعد كورونا"، **مجلة اتجاهات الأحداث في السعودية**، العدد32، مركز المستقبل للأحداث والدراسات المتقدمة، 5أفريل 2020.

16- "السياسة الخارجية والامنية المشتركة للاتحاد الأوربي"، **مجلة الشرق الأوسط**، العدد: 15061 22فيفري 2020.

الرسائل والاطروحات:

17- قريب بلال، **السياسة الأمنية للاتحاد الاوربي من منظور أقطابه التحديات والرهانات**، مذكرة ماجيستير في العلوم السياسية، تخصص دبلوماسية وعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.

التقارير:

18- شريفة جتين، كورونا يكشف اهتراء مبدأ التضامن بين دول الاتحاد الاوربي، **تقرير دولي**، لأخبار المنشورة على الصفحة الرسمية لوكالة الأناضول، 23مارس2020.

المواقع الالكترونية :

19- أحمد مصطفى،" **أوربا تتوصل لحلول وسط بشأن حزمة الانقاذ الاقتصادي وميزانية الاتحاد"**، 22جويلية 2020،ص1، من موقع :https://www.independentarabia.com .

20- "**تداعيات وباء كورونا على الاتحاد الأوربي ومستقبله"**، مركز الامارات للسياسات، 19ماي 2020، ص3 ، من موقع:https://epc.ae

21- "حقائق عن الاتحاد الأوربي"، عربي نيوز، 15مارس2017، ص2، من موقع:https://www.bbc.com

22- محمد الريس، **"كورونا حرب بيولوجية أم فيروس طبيعي"**، العين الاخبارية، 21مارس2020، ص1 ، من موقع:https://al-ain.com

23- **من أوربا الى أميركا ....الانهيار الاقتصادي جراء كورونا يهدد استقرارالعالم**،6أفريل2020 ، من موقع :www.aljazeera.net

24- فوزي بن حديد، "**هل يتفكك الاتحاد الأوربي بعد انتهاء أزمة كورونا"**، 1جانفي 2020، ص1 من موقع: https://www.aljazeera.net/